العدد وانما المراد ان الاسم جي به لتبيين الجنس كما تجا من المبينة الجنس لان ثم مقدرا انتهي
وحكم التمييز النصب لانه من الفضلات والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم
المبهم واختلف في صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعني
كعشرين درهما فانه شبيه بضاربين زيدا او رطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا في
الاسمية والطلب المعنوي ووجود مابه التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل
من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا او غير معتمد
واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي
وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو
لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل المقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تحمله وصحح هذا
القول لان حمل الشي علي ما هو به اشبه اولي والناصب لمبين النسبة عند سيبويه
والمازني والمبرد ومن تابعهم المسند من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا
فنفسا منصوب بطاب وشبه الفعل نحو هو طيب ابوة فابوة منصوب بطيب وهو
صفة مشبهة وعلم بهما التقدير والتفصيل بطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا
بما قد فسره فانه يقتضي ان التمييز ينصب بما قد فسره سوا كان مفسرا لابهام
اسم او نسبة وليس كذلك واجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل
الي فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد
فسره وذهب قوم الي ان العامل في تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل
وما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الي المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا
الموضع وفي اخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا علي ما اختاره ابن عصفور
فصل والاسم المبهم اربعة انواع احدها العدد وتقسيمه صريح وكناية فالصريح
كاحد عشر كوكبا والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم علي النسبة
لان المفرد مقدم علي المركب وقدم العدد لانه اولي بالتمييز لوجهين احدهما تمييز بالمقادير
نحو احد عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا ينعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح
الكافية وافراد العدد عن المقادير بناء علي انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد
بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتي انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس
كذلك الا تري انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين
رجلا قاله الموضح في شرح القطر والنوع الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشي وينقسم
ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا وذراع نسجا او كيل كقفيز برا ووقع في
شرح لمع ابن جني لابي البقا وهو الممسوح عندي قفيزان شعيرا لان القفيز عبارة عن
ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب انتهي وكم ان لعشره
او وزن كمنوين عسلا وتمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا والمنا

الة

الة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا
عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب وتثنيته منان بالتشديد كما يقال
في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة
فالاول نحو مثقال ذرة خيرا يره فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما للشي يوزن
به عرفا والثاني نحو نحي سمنا فالنحي بكسر النون واسكان الحا المهملة وبعدها يا اسم لوعا
السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا او صغيرا والثالث نحو
ولو جئنا بمثله مددا فمثل شبيه بالمساحة وليست مساحة حقيقة وانما دل علي
المماثلة من غير ضبط لحد وحمل علي هذا في الدلالة علي المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان
لنا غيرها ابلا ووجه حمله عليه انه عكسه وهم يحملون الغير علي المثل كما يحملون المثل علي المثل
ولم يحمل علي غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بان يحمل علي ما الحق به وهو المثل والنوع الرابع
ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه مصنوع
منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه
كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه ومثله
اي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب
وجبة خزا فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب
وبعد الجبة انه حال وينبني عليهما الخلاف في الاتباع لمن خرج النصب علي التمييز قال ان
التابع عطف بيان ومن خرجه علي الحال قال انه نعت والاول اولي لانه جامد جمودا محضا
فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو
واشتعل الراس شيبا فان نسبة اشتعل الي الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام
وهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد عن المضاف
وهو شيب الي المضاف اليه وهو الراس فارتفع ثم جي بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد
فضلة وتمييزا ونسبة المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الي الارض
مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه وجي بالمضاف اليه تمييزا وهذا مذهب الجزولي وابن عصفور
وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين ومحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول
عن المفعول وتبعه تلميذه الابذي وابن ابي الربيع وتاول الشلوبين عيونا في الارض بانه علي
انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن
ابي الربيع علي وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل علي حذف الضمير اي عيونها
مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا علي اسقاط الجار اي بعيون
ورده الموضح في شرح اللمحة ولك في مميز الاسم المفرد ان تجر باضافة الاسم اليه ان
حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تشبهه كشبر ارض من الممسوحات